

العنوان:	قراءة في كتاب : مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة
المصدر:	مجلة الشهيد
الناشر:	المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية
المؤلف الرئيسي:	التيمومي، الهادي
مؤلفين آخرين:	محمد، هرفية محمود علي(عارض)
المجلد/العدد:	ع32
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	211 - 223
رقم MD:	813601
نوع المحتوى:	عروض كتب
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	عرض وتحليل الكتب، كتابة التاريخ، العالم لغربي، عصر النهضة، العولمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/813601

قراءة في كتاب:

مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم (في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة)

د. الهادي التيمومي

هرفية محمود علي محمد^(*)

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد: بين أيديكم قراءة في كتاب مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم (في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة) للدكتور: الهادي التيمومي.

المؤلف هو الدكتور الهادي التيمومي المؤرخ والأستاذ الجامعي بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، من مواليد 1949م بالقيروان، تحصل على درجة دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر من جامعة تونس في 1997م عن رسالته المعنونة بـ [الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية: الكادحون (الخماسة) في الأرياف التونسية (1861 - 1943)] له عدة مؤلفات منها:

(*) طالبة دراسات عليا، جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم التاريخ.

- 1 - النشاط الصهيوني في تونس (1897-1948)، 1982م.
 - 2 - نقابات الأعراف التونسيين (1932-1955)، 1983م.
 - 3 - انتفاضات الفلاحين في تاريخ تونس المعاصر مثال: 1906م، 1994م.
 - 4 - الجدل حول الإمبريالية من بداياته إلى اليوم، 1994م.
 - 5 - في أصول الحركة القومية العربية (1839-1920)، 2002م.
- وغيرها، إضافة إلى العديد من الدراسات والبحوث المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية.

أما كتابه مفهوم التاريخ وتاريخ المفهوم (في العالم الغربي من النهضة إلى العولمة)، فقد صدر عن دار محمد الحامي للنشر، تونس، 2003م، ويقع الكتاب في 159 صفحة من القطع المتوسط.

وهو كتاب عن كيفية تطور مفهوم صناعة التاريخ، يعرض فيه مؤلفه - بشكل مبسط ومركز - أهم المدارس التاريخية في العالم الغربي من عصر النهضة إلى عصر العولمة، منطلقاً من الظروف المحيطة بنشأة كل منها، والأصول الفلسفية لها، رابطاً باستتبعاتها في مجال العلوم الإنسانية الأخرى، وقد اعتمد فيه الباحث على عدد كبير من المصادر العربية والأجنبية، منها التاريخية، والفلسفية، وكتب علم النفس، وعلم الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد، وغيرها، غير أنه أعرض عن ذكر أغلب تلك المصادر التي وردت في ثنايا الكتاب في القائمة الببليوغرافية، وعذره في ذلك اختصار القائمة، واكتفى في قائمته بذكر تسعة منها فقط باللغة العربية، وتسع وأربعين مرجعاً ومصدراً بلغات أجنبية، إضافة إلى ثمانية دراسات في دوريات ومجلات أجنبية.

بدأ المؤلف كتابه بتوطئة بين فيها غايته من تأليفه، وهي تغطية نقص معرفي أراد من خلاله أن يوفر لطلاب التاريخ مرجعاً باللغة العربية - خاصة

لأولئك الذين يجهلون اللغات الأجنبية -، يساعدهم في معرفة ما كتبه الغربيون حول صناعة التاريخ، فيتمكن الطالب في علم التاريخ والباحث عموماً من الإلمام بحصيلة معرفية معقولة عن التطورات التي صاحبت تطور هذا العلم وأهم محطاته في العالم الغربي.

أما منهج الكتاب فهو كما يقول مؤلفه - توجه تجميعي ليكون منه (مغازة أفكار) تساعد الطلاب على التشبع بالتراث الغربي في علم التاريخ، ومن ثَمَّ تكون لديهم القدرة على المقارنة والاختيار بين الأفكار، لذا فالكتاب لا يحمل إشكالية ولا فرضية يسعى لإثباتها أو نفيها، وإنما هي فكرة يسعى إلى تنميتها وبلورتها.

وقد اتبع المؤلف التسلسل الزمني (الكرونولوجي)، حيث قام بتصنيف المؤرخين خلال تلك الحقبة إلى أحد عشر صنفاً، ثم اتبع منهجاً موحداً فتتبع كل صنف من هؤلاء المؤرخين، مبيناً الإطار التاريخي الذي ظهرت فيه المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها، ثم ذكر إضافاتها في مجال علم التاريخ، وبين الإنزلاقات ومواطن القصور فيها.

وقد تعامل المؤلف في ذلك مع الوظيفة لا الاسم، كما نوّه إلى أن استعراض مواصفات صنف من المؤرخين في عصر معين لا يعني أن كل تلك المواصفات متوفرة لدى كل المؤرخين الذين ينتمون إلى المدرسة التاريخية لذلك المؤرخ، فالتنوع أحياناً داخل نفس المدرسة لا حدّ له، غير أنه من باب تقريب الحقائق إلى الأذهان، آثر الباحث أن يستخدم (الأنموذج المثالي)، بحيث يرسم صورة لمؤرخ كل مدرسة بإيجابياته وسلبياته، وهو مؤرخ غير موجود بتلك المواصفات على أرض الواقع، بينما المؤرخ الموجود مؤرخ يحمل الكثير من تلك المواصفات لا كلها، هذا وقد جاء التقسيم البنيوي للكتاب ليضم توطئة ومقدمة واثني عشر فصلاً وخاتمة وفهرس وقائمة للمصادر والمراجع، وكانت الفصول كالآتي:

- 1 - الفصل الأول: في معنى كلمة تاريخ
- 2 - الفصل الثاني: المؤرخ الإنساني
- 3 - الفصل الثالث: المؤرخ العقلاني
- 4 - الفصل الرابع: المؤرخ الرومنطقي
- 5 - الفصل الخامس: المؤرخ الوصفي
- 6 - الفصل السادس: المؤرخ التاريخاني
- 7 - الفصل السابع: المؤرخ الماركسي
- 8 - الفصل الثامن: المؤرخ البنيوي
- 9 - الفصل التاسع: مؤرخ الحوليات الفرنسية
- 10 - الفصل العاشر: المؤرخ الفرويدي
- 11 - الفصل الحادي عشر: فيلسوف التاريخ
- 12 - الفصل الثاني عشر: مؤرخ اليوم

في الفصل الأول عرض المؤلف لمعنى كلمة تاريخ، محاولاً مناقشة جملة من التساؤلات حول مفهوم كلمة تاريخ وطارحاً عدة أسئلة منها: هل بإمكان المؤرخ أن يترك جانباً طبيعته بصفته كائناً تاريخياً ويدرس الماضي دراسة موضوعية؟ وبتعبير آخر: هل بإمكان الإنسان أن يدرس أخاه الإنسان دراسة غير منحازة، وهل بلوغ الحقيقة يمكن عندما يكون موضوع الدراسة من نفس طبيعة الدارس خلافاً للعلوم الطبيعية حيث الدارس والمدرس من طبيعة مختلفة؟ وهل علم التاريخ هو علم مثل علوم الطبيعة له قوانينه الموضوعية؟ أم هو مزيج معقد من التفسير والفهم؟ أم هو عمل سردي لا يتميز عن الأدب؟ وهل يصبح التاريخ أحياناً عامل خمول يعيق الإنسان عن التقدم؟ وهل يمكن للإنسان أن يقاطع الماضي؟ وهل للتاريخ غاية محددة مسبقاً؟

أما الفصل الثاني، والذي جاء بعنوان: المؤرخ الإنسانوي، فقد ناقش فيه المؤلف التطور الذي حدث لمفهوم التاريخ في عصر النهضة، حيث صار الإنسان مركز وعماد أيديولوجية نخبة عصر النهضة، بدلاً من الميثافيزيقيا، بحيث غدا الإنسان هو القيمة الأسمى ومنطلق التأمل وغاياته بدلاً من الله، وهذا لا يعني أن المؤرخ الإنسانوي تنكر لوجود الله، وإنما أصبح الشأن الإنساني بالنسبة إليه قطب الرّحى ومركز الثقل، فصار الإنسان مطالب بإخضاع الطبيعة لمشيئته، وتغييرها لمصلحته، وكان الشعار السائد آنذاك (دعه يعمل دعه يمر)، لذا كان من مواطن إضافة المؤرخ الإنسانوي الشغف بالتنقيب عن الوثائق والمخطوطات، فانتشر تعلّم اللغات القديمة، لأن اللغة تمكنه من القيام بتحليل النصوص واستخراج معانيها، كما أن المؤرخ الإنسانوي أرسى علم نقد الوثائق الدبلوماسية على أسس صلبة، كما توسعت دائرة اهتمامه لتشمل جميع أرجاء العالم بدلاً من النظرة الأوروبية الضيقة.

أما مواطن قصوره فمنها: إهماله للآثار التي لا تحمل كتابة، لاعتقاده أن التغيير يمس الإنسان فقط، أما عالم الجماد والحيوان فثابتان لا يتغيران، لذا فهو لا يتعامل إلا مع الآثار التي خلفها الإنسان العاقل، كما يؤخذ عليه إقصاؤه الدين عن دائرة اهتمامه، وتعويضه بالسياسة، فساند الأنظمة السياسية الملكية بما فيها الحكم المطلق.

أما في الفصل الثالث فقد عرج المؤلف ليعرّف بالمؤرخ العقلاني، الذي ألّه العقل بعد أن سيطرت فكرة الحرية على أوروبا الغربية، وصدرت إعلانات حقوق الإنسان والمساواة، حيث صار العقل بالنسبة لمثقفي تلك الفترة هو المصدر الوحيد للمعرفة، والعلم كفيل بتوفير التقدم للبشرية، فصار الشعار الذي رفعه المؤرخ العقلاني في عصر الأنوار هو (كذب الظن لا إمام إلا العقل مشيراً)، وحسب المؤرخ العقلاني فالتاريخ يسير وفق خط

تصاعدي وليس دائري كما كان الاعتقاد السائد، فكان من مواطن إضافته الاهتمام بالتاريخ الشامل الذي يمس كل جوانب حياة الإنسان فتحول من السياسة إلى الحضارة، ومن الفرد إلى الجماعة، كما أن المؤرخ العقلاني انتقد التحقيب الذي استخدمه رجال الدين، حيث يقسمون التاريخ إلى وثني ومسيحي، واستعاض عنه بتحقيب يقسمه إلى ثلاثة عقود: قديم ووسيط وحديث، غير أنه يؤخذ عليه أنه مثالي يؤمن بأن العوامل الفكرية هي العوامل المحددة لتطور البشرية، أما العوامل المادية فيعتبرها ثانوية، كما أنه حصر أهدافه في البحث عن تفسيرات عقلانية للماضي.

أما الفصل الرابع والذي خصصه المؤلف للمؤرخ الروماني، الذي ظهر رد فعل عن تأليه العقل، حيث ظهر مؤرخون يرون أن الإنسان ليس عقلاً فقط، وإنما كذلك مشاعر ووجدان وروح، أي أشياء قد يعجز العقل عن إدراكها، ومن مواطن إضافة المؤرخ الروماني للتاريخ اهتمامه في إطار حملته على السيادة المطلقة للعقل بالحضارات الشرقية، وخاصة بجانبها الديني المقدس والصوفي الباطني، كما أن المؤرخ الروماني يرى أن لكل أمة روحاً تميزها عن غيرها من الأمم، لذا وجب الدفاع عن الدولة القومية -، وتوحيد الأمم المشتتة، غير أن هذا هو نفسه ما يؤخذ عليه، إذ أن التركيز على مقولة (روح الأمة)، وعلى تفرد كل أمة بخصائصها يمثل تراجعاً للنظرة الكونية الكلية للتاريخ.

أما في الفصل الخامس فقد تناول المؤلف المؤرخ الوضعي، مبيناً الظروف التي هيأت لظهوره كنشوء فكرة العلموية التي صارت الفكرة القوة في تلك الفترة، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية الثانية وثورة الكهرباء، وظهور السينما، والهاتف، والسيارة، والطائرة، وظهور نظرية النسبية، وتطور علم الاجتماع، حيث آمن الوضعيون بأن علم التاريخ علم مثله مثل علم الفيزياء والأحياء، هدفه اكتشاف الحقائق، فأصبحت الدول ترعى المؤرخين،

ومن يدور في فلكهم من موثقين ومتفقي المواقع الأثرية، ونظار المكتبات والمتاحف، وقد حرص المؤرخ الوضعي على استخدام الأرشيف، وإثبات الأحداث بالوسائل النقدية، غير أنه يؤخذ على المؤرخ الوضعي اهتمامه الزائد بالسياسة، وإهماله للمسائل الحضارية بصفة عامة (الثقافة، الطبخ، الموسيقى، التعليم، الأدب، العادات والتقاليد...)، كما أنه عزف عن استعمال أرشيف الصدور، والرواية الشفوية.

أما الفصل السادس فقد خصصه المؤلف للتعريف بالمؤرخ التاريخاني، والذي جاء ردة فعل للمؤرخ الوضعي، فقد ظهر تيار فكري يهتم بنقد الفكر التاريخي بهدف الاستعاضة عن تحليل المعرفة التاريخية بفلسفة للتاريخ، فنشأ ما عُرف بـ (صراع المناهج)، وقد رفع المؤرخ التاريخاني شعار أن المؤرخ ليس كعالم الطبيعة ودوره الفهم وليس التفسير، وأن الحقيقة التاريخية تظل دائماً حقيقة نسبية، وهو ما يؤخذ عليه، حيث يعيب عليه رفض وجود أي حقيقة موضوعية والسقوط في النسبية، كما أخذ عليه أيضاً إعطاء الأولوية للأفكار على حساب الوقائع المادية والاجتماعية.

أما في الفصل السابع فقد عالج المؤلف الماركسية وأثرها في ظهور (المؤرخ الماركسي)، حيث مثلت الماركسية أكبر ثورة في وقتها، كان لها أثر في علم التاريخ، فقد جمعت بين العلم والأخلاق، بين النظرية والتطبيق، بين تفسير العالم وضرورة تغييره، فالماركسية نظرية مادية جدلية، تعتبر أن كل ظاهرة يجب أن تُدرس في إطار دينامية تعارضها مثل المادة والحركة، العام والخاص، الحياة والموت، السلبي والإيجابي، وأن الواقع المادي هو الأساس، أما الروحاني فهو ثانوي، والوعي هو نتاج الواقع المادي وانعكاس له، وبهذه الأفكار فقد أكد المؤرخ الماركسي البعد التاريخي للإنسان القائم على التغير المتواصل، كما أكد على العامل الاقتصادي ودوره في صنع الأحداث التاريخية، فأولى أهمية كبيرة للمتحول والمتغير على حساب

الثابت والراكد، غير أنه يؤخذ عليه وضع النتائج المسبقة والتركيز على الاقتصادي، ونفي أي استقلال للأفكار عن القاعدة المادية للمجتمع.

في حين حُصّ المؤرخ البنيوي بالفصل الثامن، وقد كان أكبر نجاح حققته البنيوية في مجال اللغة حيث ردد البنيويون مقولة (كل شيء لغة)، ولقد ناهضت البنيوية التاريخ لأنها لا تهتم إلا بما هو استاتيكي ثابت، ومقطوع عن الزمن، ومن مواطن إضافة المؤرخ البنيوي اعتباره أن جميع الشعوب صاحبة تاريخ، حتى وإن كانت شعوباً بدائية، كما اهتم بعلاقات القرابة، وقواعد الزواج، والأساطير والفن، غير أن ما يؤخذ عليه إهماله للتاريخ الحديث، وبحثه عن فريدة الحدث، كما أنه أولى أهمية أكثر للواقع الداخلي وأهمّل الواقع الخارجي، فلم يعد هناك تاريخ للثورات والصراعات لأن المؤرخ البنيوي اعتبر الإنسان لعبة في أيدي خفية.

أما مؤرخ الحوليات الفرنسية فأفرد له المؤلف الفصل التاسع، الذي تناول فيه بداية صدور مجلة الحوليات 1929م، ومناقشة الأسباب التي تراود استمرار صدورها إلى الوقت الحاضر، الأمر الذي رده المؤلف إلى مرونتها وتطلعها للتجديد، وتكيفها الإيجابي مع المتغيرات الثقافية والعلمية والأوضاع المؤسسية، كما أنها تميزت بالانفتاح على العالم، وعدم الانحياز لفرنسا أو أوروبا، فاهتمت بالتاريخ العالمي، وأولت أهمية أكثر للعالم المعاصر، والأحداث الراهنة، كما دعت إلى الشراكة والتعاون بين مختلف العلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع والاقتصاد، وركّزت على تدعيم الأواصر مع الجغرافيا، وفي عام 1993م غيّرت اسمها فصارت تسمى مجلة (التاريخ والعلوم الاجتماعية)، لتؤكد هوية علم التاريخ والمحافظة عليها من الضياع.

أما المؤرخ الفرويدي فكان نصيبه في الفصل العاشر، حيث ناقش المؤلف أثر علم النفس التحليلي في علم التاريخ على يد سيجموند فرويد

1939، حيث انتشرت أفكاره بين ثلاثينيات القرن العشرين وستينياته، فالإنسان حسب فرويد هو مجموعة من التناقضات والدوافع، وقد كان شعار الفرويدية (إن العقل ليس وحده المحدد لسلوك الإنسان، وإنما يتحدد كذلك باللاوعي أيضاً، وإن الإنسان خاضع للمبدأ الحيوي (الليبيدو) وأن كبت الإنسان لليبيدو ينشأ عنه تجليات قد تكون حسنة مثل العلم والفن، أو سيئة مثل الأمراض النفسية كالأعصاب، والكآبة، وزلات اللسان، والشذوذ الجنسي والأحلام...، فكان من مواطن إضافة المؤرخ الفرويدي كتابة السير أو ما يسمى التاريخ النفسي، فاهتم بالزعماء الدكتاتوريين مثل (هتلر)، أو المتصوفين من رجال الدين مثل (مارثن لوثر)، كما أن التاريخ الماضي عنده ليس صفحة تطوى، وإنما واقع يعود دائماً إلى الحاضر الذي أقصي عنه ظاهرياً، غير أن ما يؤخذ عليه هو نفيه لحرية الفرد، وتحويله إلى مجرد لعبة يوجهها اللاوعي وإيلائه الرغبة الجنسية أهمية محورية، ومبالغته في الاعتداد بالرجل والرجولة، والتركيز على دراسة الأبطال والنوابغ والشخصيات المشهورة والمتباينة.

أما الفصل الحادي عشر فقد خُصص لفيلسوف التاريخ الذي اعتبر أن للتاريخ غاية يسير نحوها، فناقش المؤلف أهم الفلسفات من عصر النهضة وحتى الوقت الحاضر، مبيناً كل فلسفة ورؤيتها بداية من فلسفة الزمن الدائري إلى الزمن الخطي، مبرزاً أثر الثورة الفرنسية والثورة الصناعية في ظهور تلك الفلسفات، غير أن ما يؤخذ على فيلسوف التاريخ القول بأن للتاريخ غاية مقررّة مسبقاً وتناقض ذلك مع وجهة النظر القائلة بأن الإنسان حر في صنع تاريخه.

ليفتح المؤلف الباب لمؤرخ اليوم الذي ملّك له الفصل الثاني عشر، والذي عاش في مرحلة وصفها بالانفجار العظيم لعلم التاريخ، وتعدد تيارات المؤرخين التي نجمت عن التحولات الكبرى في العالم كانهيار

الاتحاد السوفيتي، وبرز عصر التكتلات الكبرى، والخصخصة، وزيادة التركيز على توفير الخدمات الاستهلاكية، وثورة تكنولوجيا المعلومات وعصر المعلوماتية وانتشار الاختراعات مثل الحاسوب، والهاتف المحمول، والإنترنت، والاستنساخ البشري، والتلاعب بالجينات، وبرز ثورة العمال الأجراء، وتزايد البطالة والإقصاء، وتفاقم مشكلة السكن، والأمركة الثقافية، وغيرها، مما كان له أثر كبير في تحويل العالم إلى قرية صغيرة، فكان من نتاج ذلك تشكل العديد من المسارات والتيارات التاريخية، منها تيار الميكرو - تاريخ الإيطالي والألماني، والمنعطف اللغوي الأمريكي، والتاريخ الاجتماعي البريطاني، والتاريخ الثقافي، والتاريخ السياسي، والتاريخ المباشر (الراهن)، وعودة الاستيمولوجيا، ليستبشر المؤرخ بهذا التنوع، لأن هذا التنوع شرط ضروري للخلق والإبداع.

الخاتمة

بعد أن استعرض المؤلف أنواع المدارس التاريخية المختلفة مسلطاً الضوء على الخطوط العريضة لكل منها والظروف المحيطة بنشأتها، ومقدار إضافتها لعلم صناعة التاريخ وجوانب القصور فيها توصل إلى الآتي:

- 1 - إن كل مدرسة تاريخية من المدارس التي تعاقبت منذ عصر النهضة الأوروبية إلى اليوم، قدمت إضافة معتبرة لعلم التاريخ.
- 2 - إن لكل مؤرخ الحق في اختيار المدرسة التي يُريد دون تعصب والمحمود هو الانفتاح على المدارس الأخرى.
- 3 - إن البحث عن الحقيقة في التاريخ أهم من الانتماء إلى مدرسة معينة.

4 - إن أي تحليل تاريخي مهما علا شأنه؛ لا يمكن إثبات صحته نهائياً، وبالتالي فالحقيقة العلمية هي حقيقة مع تأجيل إثبات خطئها إما جزئياً أو كلياً، ويذكر قوله انقلز (Engles) التي أكد فيها أن تاريخ العلوم هو الانتقال من خطأ فادح إلى خطأ أقل فداحة.

5 - إن الإنسان هو موضوع دراسة المؤرخ، موضوع صعب جداً نظراً إلى طبيعته المعقدة والمتقلبة.

ومن باب تعميم الفائدة أثر المؤلف في خاتمته أن يقدم مجموعة من النصائح للطلاب والباحثين في علم التاريخ منها:

1 - ألا يكون ذا تخصص أحادي الجانب، وألا يتوقع في دراسة ما جرى في الماضي.

2 - أن يكون ذا ثقافة واسعة ومتينة يأخذ من العلوم المساعدة مثل الاقتصاد والفلسفة وعلم السياسة وعلم النفس والاجتماع، لأن التلاحح مع تلك العلوم المتاخمة هو المعبر الضروري له في درب النجاح.

3 - أن يعتبر الابستمولوجيا جزءاً لا يتجزأ من صناعته، وشاغلاً رئيسياً من شواغله.

4 - أن يمتلك الذكاء والحدس، والقدرة على التجديد والابتكار.

الملاحظات على الكتاب:

1 - كان المؤلف موفقاً في موضوع الكتاب لأهميته لدارس التاريخ، والباحث فيه، فالكتاب غني بالمادة العلمية، لذا يعتبر لبنة أساسية لفهم المفصل الكبرى للتحويلات الفكرية والأيدولوجية في العالم الغربي، وأثرها في صناعة التاريخ، فهو يعطي القارئ خلاصة ما كُتب

في الغرب عن أفكار ساهمت في تطور علم التاريخ، لذا فهو جدير بالقراءة والدرس.

2 - امتاز الكتاب بسلاسة الأسلوب ودقة التعبير، وقد ظهر جهد المؤلف واضحاً في ثناياه، خاصة وأنه ذكر اعتماده على نفسه في تعريب النصوص والمراجع التي اعتمد عليها.

3 - كانت مناقشة المؤلف لأفكاره مستوعبة، مستشهداً بالأمثلة على كل مرحلة من مؤرخيها وعلمائها، لذا حبذا لو أعطانا أمثلة لمن هم من أنصار هذه المدرسة أو تلك من علمائنا ومؤرخينا العرب لتكون الفائدة أعم.

4 - يُؤخذ عليه استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات غير المتداولة، مما يجعل من الصعوبة بمكان فهم بعض الفقرات الواردة فيها، مثل: (البيداغوجية، اللائكية، الكوسمويوليتية...)، وربما مرد ذلك ترجمته لها حرفياً من اللغة الفرنسية، لذا كان من الأفضل لو تكرّم بتعريبها وشرح معانيها بالعربية، حتى ولو بشكل مختصر داخل قوسين عند ورودها لأول مرة، أو أنه وضع جدول أو ملحق لبيان معانيها حتى تتحقق الفائدة المرجوة.

5 - اتبع المؤلف توجهاً تجميعياً يسير وفق تسلسل زمني ليعين كل نوع من المؤرخين والإطار التاريخي الذي ظهرت فيه كل مدرسة، مبيناً العوامل والظروف التي أسهمت في تطورها، لذا كان من المستحسن لو أنه وفي نفس السياق لو قام بوضع فرضية وسعى للتحقق منها كأن تكون: إن صناعة التاريخ تسير بشكل موازٍ للتطور البشري التقني والعلمي والفكري.

6 - الخلط في بعض الأحيان بين إضافات بعض أنواع المؤرخين، وقصورهم فيجعل من نفس الميزة عيباً في آن واحد.

7 - عدم الدقة في المعلومات في بعض مواضع الكتاب وخاصة عند ورودها أكثر من مرة، مثلاً عن تغير اسم مجلة الحوليات الفرنسية يرد مرة أنه في 1946 (ص 98)، ثم في (ص 102) يجعل تغير الاسم في عهد رئاسة برودال (1956 - 1969م).

8 - ندرة الهوامش.

9 - إهمال ذكر معلومات النشر لعدد من المصادر الأصلية التي اعتمد عليها، والتي وردت داخل ثنايا الكتاب، والتي لم ترد في قائمته الببليوغرافية، مما يعطل استخدام الباحثين لها.

10 - رغم كل ذلك يظل الكتاب لبنة في مجاله، وجدير بالقراءة والدّرس، وجهد كبير يُشكر المؤلف عليه.

هذا وما تخلو ورقات من هنات بل لا بد منها، خلا كتاب الله جلّ وعلا.

والله ولي التوفيق.